نشطاء: من الشكوى إلى الحبس.. قضية دينا عزت تفضح وجه داخلية السيسي القبيح

الجمعة 25 سبتمبر 2026 09:00 م

تصاعدت قضية دينا عزت من واقعة شخصية مرتبطة بزوجها يوسف إلى نقاش عام حول حدود سلطة الشرطة وحق أصحاب الشكاوى في عرض رواياتهم ومخاطبة الجهات الرسمية دون أن يتحولوا إلى متهمين.

وتحولت التغريدات المتداولة حول الواقعة إلى مساحة واسعة للتشكيك في طريقة إدارة الملف، مع مطالب بتحقيق مستقل يفحص ما وثقته دينا، ويستمع إلى جميع الأطراف، ويحاسب أي مسؤول يثبت تجاوزه.

شكوى دينا تتحول إلى قضية

وفي أحد المقاطع المتداولة، هاجمت سيدة ما وصفته بانتهاكات وزارة الداخلية بحق دينا عزت، مؤكدة أن من حقها التعبير عن شكواها ومخاطبة السلطات، وأن الشكوى لا ينبغي أن تتحول إلى سبب للعقاب.

> سيدة تهاجم انتهاكات الداخلية بحق دينا عزت وتؤكد حقها في التعبير عن شكواها ومخاطبة السلطات https://t.co/SjAwGToUE5
> — شبكة رصد (@RassdNewsN) September 24, 2026

كما نقل الكاتب الصحفي مجدي الجلاد أن تأثير قضية دينا عزت وزوجها يوسف كان واسعًا بين المواطنين، معتبرًا أن الغضب الذي ظهر حول القضية انعكس على صورة وزارة الداخلية والسلطة معًا.

> الكاتب الصحفي مجدي الجلاد يؤكد أن تأثير قضية دينا عزت وزوجها يوسف كان كبيرا على المواطنين الذين صبوا غضبهم من النظام على وزارة الداخلية https://t.co/t9q0dS0CkL
> — شبكة رصد (@RassdNewsN) September 24, 2026

وفي السياق نفسه، أعادت هذه المواقف التركيز على السؤال المتعلق بمصير من يتقدم بشكوى ضد جهة تملك سلطة الضبط والقبض، وما إذا كانت آليات التظلم الحالية توفر مساحة آمنة لعرض الاتهامات.

كذلك حملت التغريدات اعتراضًا واضحًا على غياب مسار مستقل ظاهر للتحقيق في رواية دينا، إذ ركز أصحابها على ضرورة فصل الجهة محل الشكوى عن الجهة التي تبحث في الاتهامات المرتبطة بالواقعة.

ومن جانبها، ربطت الصحفية غادة نجيب بين مقطع قالت إن دينا صورته أثناء اقتحام منزلها وبين رواية الداخلية عن يوسف، مستندة إلى عبارة نسبتها لأمين شرطة خاطب فيها يوسف باحترام.

> جزء من الفيديو الل صورته دينا عزت لاقتحام ضابط مباحث قسم أول مدينة نصر لمنزلها أمين الشرطة وهو بيتكلم مع يوسف بيقوله بكل وضوح "أنا بقدرك" نفهمها إزاي دي؟ لو يوسف فعلًا (تاجر مخدرات)زي ما الداخلية بتدعي لية حضرة الأمين بيحترم تجار المخدرات الجملة دي دليل كذبهم وصدق #دينا_عزت https://t.co/sSDWTc4tlq
> — غادة نجيب - September 22, 2026 (@Ghadanajeb) Ghada Nagib

وبحسب نجيب، فإن عبارة «أنا بقدرك» تثير تناقضًا مع الاتهام المنسوب إلى يوسف في الرواية الرسمية، وهو ما دفعها إلى اعتبار المقطع قرينة تستحق الفحص ضمن تحقيق مستقل.

وفي الوقت ذاته، لم تقدم التغريدات المطروحة مادة قضائية تحسم الاتهامات المتبادلة، لكنها عكست بوضوح أزمة ثقة لدى أصحابها تجاه الرواية الأمنية وطريقة التعامل مع صاحبة الشكوى.

أسئلة الثقة في رواية الداخلية

وفي تغريدة مطولة، تساءل الدكتور مراد علي عن السبب الذي يجعل الشكوى من الشرطة طريقًا إلى الحبس، معتبرًا أن اتهامات دينا لضابط شرطة تستوجب تحقيقًا مستقلًا وشفافًا يسمع الطرفين.

> إلى متى تظل مجرد الشكوى من الشرطة طريقًا إلى المعتقل؟ دينا عزت وجهت اتهامات خطيرة لضابط شرطة؛ وهذا يستوجب تحقيقًا مستقلًا وشفافًا يسمع الطرفين ويبحث الأدلة، لا أن تصبح صاحبة الاتهام نفسها خلف القضبان بمجرد أن تكلمت. والأخطر: أين الإعلام؟ لو كانت لدينا مساحة لصحافة مستقلة، لكانت برامج التوك شو تبحث عن الشهود، وتستمع إلى الأسرة والمحامين، وتفحص رواية الشرطة ورواية السيدة، بدل الاكتفاء بترديد البيانات الرسمية. الدولة التي تثق في مؤسساتها لا تخاف من الشكوى والشرطة التي تعمل بالقانون لا ينبغي أن تكون فوق المساءلة. أما أن يتحول الحبس الاحتياطي إلى دوامة طويلة يخشاها كل من يرفع صوته بشكوى، فهذه دائرة شيطانية لا تحمي الدولة، بل تهدم الثقة بينها وبين مواطنيها. والسؤال ليس: هل دينا عزت صادقة أم لا؟ السؤال: من يحقق في الشكوى عندما تكون الشكوى ضد من يملك سلطة القبض؟
> — Mourad Aly د. مراد علي (@mouradaly) September 22, 2026

كما شدد مراد علي على أن السؤال الأساسي ليس حسم صدق دينا عبر مواقع التواصل، وإنما تحديد الجهة التي تحقق عندما تكون الشكوى موجهة إلى من يملك أصلًا سلطة القبض.

ومن زاوية أخرى، انتقد مراد علي غياب صحافة مستقلة قادرة، في رأيه، على البحث عن الشهود والاستماع إلى الأسرة والمحامين وفحص الروايات المتعارضة بدل الاكتفاء بإعادة البيانات الرسمية.

وبالتوازي، اعتبر أن الدولة التي تثق في مؤسساتها لا يفترض أن تخشى الشكاوى، وأن الشرطة التي تعمل بالقانون يجب أن تبقى خاضعة للمساءلة مثل بقية مؤسسات الدولة.

ومن ثم، حذر من تحول الحبس الاحتياطي إلى مسار طويل يخشاه كل من يرفع صوته بشكوى، معتبرًا أن ذلك يضر بعلاقة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة بدل أن يعززها.

كذلك هاجم الصحفي نظام المهداوي اعتقال دينا، وقال إن روايتها طوال المقاطع ركزت على أنها وزوجها مواطنان مصريان لا علاقة لهما بالسياسة وأنها كانت تطالب فقط بفحص ما تعرض له زوجها.

> وزارة الداخلية في نظام الانقلابي القزم السيسي تستقوي على امرأة وتعتقلها. في كل فيديوهات دينا عزت، ظلت تؤكد أنها مصرية وزوجها مصري؛ هذه هويتها وهذه انتماءاتها. لا علاقة لها بالسياسة، لكن زوجها تعرض، بحسب روايتها، للظلم، فوثقت كل التفاصيل في هاتفها، ولم تطلب سوى العدل في وطنها. وكان «العدل» في دولة السيسي أن تُعتقل هي، بدلًا من التحقيق في روايتها وفحص أدلتها. هذا القهر الذي يعيشه المصري يوميًا سيولّد انفجارًا قد لا يقدر أي نظام، مهما بلغت قوته، على احتوائه. والأيام دُوَل. وشرطة مصر لم تتعلم أن ثورة يناير قامت، في جانب منها، بسبب ممارسات القمع والبلطجة الأمنية، إلى جانب أسباب أخرى كثيرة. والله، لو كان المصريون تحت احتلال أجنبي، لما لاقوا ما يلاقونه على يد هذا الانقلابي القزم.
> — نظام المهداوي - September 22, 2026 (@NezamMahdawi) Nezam Mahdawi

ووفق طرح المهداوي، فإن القبض على صاحبة الشكوى بدل البدء بفحص ما قدمته من مقاطع وأقوال يعمق شعورًا بالقهر، ويربط ذلك بتاريخ الاحتقان المرتبط بالممارسات الأمنية قبل ثورة يناير.

وفي هذا السياق، جاءت تغريدته بلغة شديدة الهجوم على السلطة، لكنها تمحورت في جوهرها حول نقطة محددة هي ضرورة التحقيق في الأدلة التي قالت دينا إنها وثقتها بهاتفها.

مطالب بالتحقيق ومحاسبة المسؤولين

وفي موقف آخر، دعا الكاتب الروائي عمار علي حسن وزارة الداخلية إلى تحليل ردود أفعال الناس على بيانها، وسأل عن أسباب اتساع فجوة الثقة التي بدت واضحة في التعليقات المتداولة.

> الكاتب الروائي عمار علي حسن في واقعة "دينا عزت" من المفيد جدا لوزارة الداخلية أن تحلل في عمق وتجرد ردود أفعال الناس على بيانها. وعلى ما فاض به صناع المحتوى التابعين للسلطة السياسية من هجمات مرتدة شهدتها مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، ثم تطرح السؤال: لماذا لا تصدقنا الأغلبية الكاسحة من الشعب؟ وما أسباب ذلك؟ وهل يمكن علاج هذه المشكلة العويصة؟ في الوقت نفسه، وعلى التوازي، بل أسبق بخطوة. من المفيد للسلطة السياسية في أعلى مستوياتها أن تنشغل بهذه الأسئلة وإجاباتها وقبلها السؤال الجوهري: ألم يكن من الضروري والقانوني سؤال(الضابط أحمد) عما يفعل؟ @ammaralihassan
> — حزب تكنوقراط مصر (@egy_technocrats) September 23, 2026

كما رأى عمار علي حسن أن التعامل مع القضية لا ينبغي أن يقتصر على الدفاع عن البيان، بل يجب أن يتضمن سؤالًا مباشرًا حول الضابط الذي ورد اسمه في رواية دينا.

وبحسب طرحه، فإن القضية تجاوزت تفاصيل الواقعة إلى أزمة أوسع تتعلق بمدى تصديق الجمهور للروايات الرسمية، ومدى استعداد المؤسسات لمراجعة أسباب هذه الفجوة بدل تجاهلها.

وفي ضوء المواقف الستة، يظهر خيط مشترك يتمثل في المطالبة بفحص شكوى دينا نفسها وعدم اختزال القضية في وضعها القانوني الحالي أو في البيانات التي صدرت بعد انتشار المقاطع.

كذلك تتكرر الدعوة إلى أن تكون عملية التحقيق منفصلة وشفافة، وأن تشمل المقاطع المصورة والشهود وأقوال الأسرة والمحامين وأفراد الشرطة المعنيين، بما يسمح بتقييم الوقائع على أساس الأدلة.

ومن ناحية الثقة العامة، تعكس التغريدات قناعة أصحابها بأن القبض على صاحبة شكوى ضد الشرطة يخلق أثرًا يتجاوز القضية الفردية، لأنه قد يدفع آخرين إلى التردد قبل توثيق شكاوى مشابهة.

وفي المقابل، لا تحسم هذه التغريدات وحدها الوقائع الجنائية أو المسؤوليات القانونية، لكنها تشكل سجلًا واضحًا لحجم الاعتراض على طريقة التعامل مع القضية وللمطالبات بإخضاع الشكوى لتحقيق مستقل.

وعلى هذا الأساس، تتمحور القضية في الخطاب المتداول حول سؤال مؤسسي مباشر: من يحقق في شكوى ضد صاحب سلطة الضبط، وكيف يمكن ضمان ألا تتحول الشكوى نفسها إلى مصدر خوف لصاحبها.

وبذلك، لا تدور ردود الفعل المعروضة حول طلب تبني رواية دينا بلا فحص، وإنما حول ضمان ألا تكون الجهة المتهمة في الشكوى صاحبة اليد العليا في تحديد مسارها أو مصير مقدمتها.

وفي النهاية، يبقى جوهر الرسائل المنشورة هو المطالبة بمساءلة قابلة للفحص العلني، بحيث لا تكون ثقة المواطنين مطالبة بالاعتماد على بيان رسمي وحده، بل على إجراءات وتحقيقات يمكن اختبار نتائجها.